الأمم المتحدة

A/HRC/RES/25/26

الجمعية العامة

Distr.: General
15 April 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والعشرون
البند ٤ من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان

٢٦/٢٥
حالة حقوق الإنسان في ميانمار

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وإذ يؤكد من جديد القرارات السابقة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وآخرها قرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٢٢ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ وقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٦٨ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وبيان الرئيس ١/٢٣ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣،

وإذ يرحب بعمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار وتقريريه، وبتعاون حكومة ميانمار مع المقرر الخاص، بما في ذلك تيسير زياراته إلى البلد في الفترات من ١١ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٣ ومن ١١ إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ ومن ١٤ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤،

وإذ يشير إلى قراري مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المتعلق ببناء مؤسسات المجلس و٢/٥ المتعلق بمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة

(A) GE.14-13573 020614 020614

1413573

الرجاء إعادة الاستعمال

للمجلس، المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وإذ يشدد على أنه يجب أن يؤدِّي المكلف بالولاية مهامه وفقاً لهذين القرارين ومرفقاتهما،

١- *يرحب* بالتطورات الإيجابية في ميانمار وبالتزام حكومة ميانمار بأن تواصل مسار الإصلاح السياسي والاقتصادي، والتحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، معترفاً بحجم الجهود الإصلاحية المضطلع بها حتى الآن؛

٢- *يرحب أيضاً* باستمرار تعاون حكومة ميانمار مع الأطراف الفاعلة السياسية داخل البرلمان والمجتمع المدني وأحزاب المعارضة، ويحث الحكومة على مواصلة الإصلاحات الدستورية والانتخابية كي تتسم الانتخابات العامة والرئاسية المقرر عقدها في عام ٢٠١٥ بالمصداقية والشمول والشفافية الحقيقية، ما يسمح لجميع المرشحين بالتنافس العادل في الانتخابات؛

٣- *يرحب كذلك* بزيادة المجال المتاح للنشاط السياسي والتجمع والتعبير والصحافة، ويشجع حكومة ميانمار على الوفاء بالتزامها بإجراء إصلاحات شاملة في مجال الإعلام وبحماية الحق في كل من حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، بما في ذلك السماح بوجود وسائط إعلام حرة ومستقلة وضمان سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان وأمنهم وحريتهم في مواصلة أنشطتهم؛

٤- *يرحب* بالإفراج بشكل مستمر وكبير عن سجناء الرأي في السنة الماضية، ويحث حكومة ميانمار على مواصلة المهام الجسيمة المتبقية للجنة مراجعة قضايا السجناء بهدف الإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم جميع النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين احتُجزوا مؤخراً، ومواصلة التعاون مع البرلمان لإلغاء التشريعات الحالية التي لا تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وضمان إعادة تأهيل سجناء الرأي السابقين تأهيلاً كاملاً؛

٥- *يعرب عن قلقه* إزاء ما تبقى من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك التوقيف والاحتجاز التعسفيان، والتشريد القسري، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والحرمان التعسفي من الممتلكات، بما فيها الأراضي، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في بعض أنحاء البلد، ويحث حكومة ميانمار على زيادة جهودها لوضع حد لهذه الانتهاكات؛

٦- *يرحب* بالجهود المستمرة الرامية إلى مراجعة وإصلاح التشريعات، بما فيها الدستور، ويشدد على ضرورة هذه الإصلاحات وأهميتها، ويذكّر بأهمية ضمان اتفاقها مع المعايير الدولية والمبادئ الديمقراطية، وينوه باهتمام في هذا الصدد بمشروع القانون المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والذي يهدف إلى جعل أسلوب عملها متفقاً مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، ويهيب بحكومة ميانمار أن تواصل الإصلاح القانوني، بوسائل منها مواصلة إلغاء القوانين المقيدة

للحريات الأساسية، وأن تنظر في التصديق على صكوك دولية إضافية، بما فيها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وإدراجها في التشريعات الوطنية؛

٧- *يشجع* حكومة ميانمار على اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، بوسائل منها إجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية، وتلبية الحاجة إلى وجود جهاز قضائي مستقل ومحايد وفعال، ويكرر دعوته الحكومة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب، بطرق منها إجراء تحقيقات كاملة شفافة ومستقلة في جميع التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

٨- *يرحب* بالجهود المبذولة في إطار عملية السلام وما ترتب عليها من توقيع اتفاقات لوقف إطلاق النار بين حكومة ميانمار والجماعات الإثنية المسلحة، ويحث على التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقات، بما في ذلك قيام جميع الأطراف بحماية المدنيين من الانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية وصولاً آمناً ومناسباً في توقيته وكاملاً وبلا عائق إلى جميع المناطق، ويرحب أيضاً بالتزام الرئيس وحكومته وجماعات المعارضة المسلحة بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار على نطاق البلد بأسره، وبإجراء حوار سياسي شامل للجميع، ولا سيما بمشاركة النساء، بهدف إحلال سلام دائم؛

٩- *يحث* حكومة ميانمار على الإسراع في جهودها الرامية إلى التصدي لما تعانيه أقليات إثنية ودينية شتى من تمييز وانتهاكات لحقوق الإنسان وعنف وخطاب كراهية وتشريد وحرمان اقتصادي، وعلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع تدمير أماكن العبادة والمقابر والبنى التحتية والمباني التجارية والسكنية المملوكة لأي أشخاص، وضمان حرية التنقل، والمساواة في تلقي الخدمات، بما في ذلك الصحة والتعليم؛

١٠- *يكرر* *الإعراب عن بالغ قلقه* إزاء حالة الروهينغيا وغيرها من الأقليات في ولاية راخين، بما في ذلك حوادث العنف المتكررة التي أدت إلى إصابة جميع المجتمعات المحلية بصدمة نفسية هائلة، وما أبلغ عنه من اعتداءات أخرى في السنة الماضية، بما في ذلك ما حصل في وقت سابق من العام في قرية دو تشي يار تان، ويطلب إجراء تحقيق مستقل في تلك الأحداث ومحاسبة المسؤولين عنها، وإزاء الاعتداءات على الأقليات المسلمة في مناطق أخرى من البلد وإزاء ترهيب موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني في ولاية راخين وتوجيه التهديدات إليهم؛ ويهيب بحكومة ميانمار حماية جميع المدنيين من العنف وضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراماً تاماً، بما في ذلك تيسير الحصول على المساعدة الإنسانية بشكل كامل وفوري دونما تمييز والسماح للوكالات الإنسانية بالوصول بلا عائق إلى جميع أنحاء ولاية راخين، وعودة المشردين داخلياً واللاجئين بأمان وطواعية إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية، والسماح لأبناء أقلية الروهينغيا بحرية التنقل

والحصول على المواطنة الكاملة على قدم المساواة مع غيرهم، ومعالجة مسألتي ملكية الأراضي ورد الممتلكات لأصحابها؛ وإذ يرحب ببعض التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد، يشجعها على تيسير الحوار فيما بين الديانات والطوائف ومعالجة الأسباب الجذرية للمسألة، وإجراء تحقيقات كاملة شفافة ومستقلة في جميع انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها لضمان المساءلة وتحقيق المصالحة؛

١١- *يرحب* بتحسين حكومة ميانمار تعاملها وتعاونها مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، ومنها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومنظمة العمل الدولية، وبالتقدم المحرز نحو إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم جنوداً في ميانمار ونحو القضاء على السخرة، بما في ذلك موافقة الحكومة على تمديد خطة العمل الرامية إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة ويشجع على تنفيذها تنفيذاً تاماً، ويشجع أيضاً على تنفيذ الاتفاقات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الالتزام بإنهاء السخرة بحلول عام ٢٠١٥؛

١٢- *يعرب عن قلقه* إزاء التأخيرات الإضافية؛ وبينما يذكّر بالتزام حكومة ميانمار بفتح مكتب قُطْري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يحيط علماً بالمفاوضات الجارية ويهيب بالحكومة أن تنشئ سريعاً المكتب القُطْري بولاية كاملة، وأن تحدّد إجراءات فتح المكتب وفقاً لولاية المفوضة السامية؛

١٣- *يشجع* المجتمع الدولي على مواصلة دعم حكومة ميانمار في الوفاء بواجباتها والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وفي تنفيذ عملية التحول الديمقراطي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، ويشجع الشركات الخاصة على أن تكفل احترام حقوق الإنسان في استثماراتها وما يتعلق بها من أنشطة وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

١٤- *يقرر* تمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار سنة واحدة، وفقاً لقرارات لجنة حقوق الإنسان ذات الصلة ولقرارات مجلس حقوق الإنسان ٣٢/٧ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، و٢/١٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، و٢٥/١٣ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠، و٢٤/١٦ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، و٢١/١٩ المؤرخ ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٢، و١٤/٢٢ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، كما يدعو المقرر الخاص إلى أن يضمّن تقريره المقبل عناصر من بينها توصيات إضافية بشأن احتياجات ميانمار، بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، ومعلومات عن التقدم المحرز في العملية والإصلاحات الانتخابية توطئة لانتخابات عام ٢٠١٥؛

١٥- *يهيب* بحكومة ميانمار أن تواصل تعاونها مع المقرر الخاص القادم في ممارسة الولاية، بطرق منها تيسير إجراء زيارات إضافية، ويرحب في الوقت ذاته بتعاون الحكومة مع

المقرر الخاص، ويهيب بالمفوضية السامية أن تزود المقرر الخاص بكل ما يلزم من مساعدة وموارد لتمكينه من الاضطلاع بولايته على أكمل وجه؛

١٦- *يطلب* إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً مرحلياً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان وفقاً لبرنامج عمله السنوي؛

١٧- *يعرب* عن تأييده القوي لبعثة المساعي الحميدة والتزام الأمين العام، ويهيب بحكومة ميانمار أن تضمن التعاون التام مع الأمين العام ومع مستشاره الخاص المعني بميانمار.

الجلسة ٥٥
٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤

[اعتمد بدون تصويت.]